نقد المتن من خلال معرفة خصائص الحديث النبوي وضوابطه

أ.د. ياسر أحمد الشمالي*

(*) أستاذ بقسم التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

ملخص البحث:

دراسة في إحدى وسائل نقاد الحديث النبوي لمعرفة صحة الحديث من ضعفه، من خلال خبرتهم الثاقبة في خصائص الحديث النبوي الصحيح، وهي تدل على اهتمامهم البالغ بنقد المتن، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها:

١. النظر في صحة المعنى، معيار أساس في صحة الحديث عند علماء النقد

٢. كانت عبارة: "لا يشبه كلام النبوة" إحدى عبارات النقد المشهورة لدى النقاد، وهي تدلل على مدى اهتمامهم بنقد المتن، متزامناً مع اهتمامهم بصحة السند

٣. من العبارات المشهورة عند النقاد: "يشبه أحاديث القصاص ولا يشبه أحاديث النبوة" وتُطلق على المرويات التي تتسم بالطول والغرابة والمبالغة، وإحالة العقل وقلب الحقائق، وهي تدل على معرفة النقاد بأساليب الوضاعين أو المغفلين من الرواة

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه دراسة في نقد المتن عند علمائنا نقاد الحديث، من خلال معرفة خصائص الحديث النبوي[1]، حيث رأيت استعمال النقاد لكلمة «يشبه كلام النبوة» ، «لا يشبه كلام النبوة» ، يشبه الموضوعات، «يشبه حديث القصاص»، ونحو ذلك من العبارات التي يستعملها نقاد الحديث، فرأيت تجلية هذا الجانب المضيء في تاريخ النقد وذلك في تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: بيان أهمية الدراسة، وهدفها ، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: شورط نقد المتن وضوابطه .

المبحث الثاني: بيان قاعدة الإعلال بتشابه الأسلوب وشرحها.

المبحث الثالث: عبارات التشبيه»

المبحث الرابع: التشابه البلاغي هل هو دليل صحة الحديث أم قرينة على ذلك ؟

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج

التمهيد:

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من حيث تطرقها لبيان أحد مناهج النقد الرئيسة ، وهو نقد رواية الحديث استناداً إلى معرفة خصائص الحديث النبوي

- ثم خدمة الدراسات النقدية بتسليط الضوء على وسيلة أصيلة من وسائل النقد للمتن .
- ثم الذب عن منهج النقاد بدفع تهمة اهتمامهم – فقط – بنقد السند دون المتن

وقد تبين أن أحد أسباب هذه التهمة هو الجهل بمصطلحات النقد والتراث النقدي

---

(١) – خصائص الحديث النبوي: يقصد بها أن الحديث النبوي الصحيح له سمات واضحة من حيث بلاغته، وصحة معناه بكونه يتفق مع مقاصد الشريعة ، ولا يوجد فيه ما يُستنكر من جهة المعنى، ولا يوجد فيه مبالغات أو مايُنزه عنه الأنبياء، ونحو ذلك مما سيأتي في ثنايا البحث

الذي أبدع فيه علماؤنا

ثانياً: أهداف الدراسة:

– إبراز جانب من جهود نقاد الحديث : هو اهتمامهم بنقد المتن

– التنبيه على أنه لا تلازم بين تصحيح السند وصحة المتن، لأن النقاد اشترطوا خلو المتن من الشذوذ والعلة

– تهدف الدراسة إلى تجلية مسألة تصحيح الحديث بالاستناد إلى بعض الخصائص في الحديث النبوي ، مثل البلاغة ، دون النظر إلى صحة الإسناد

– وتأتي أهمية البحث لما فيه من مناقشة وتفنيد لما ادعاه المستشرقون ومن تابعهم من تلاميذهم، من عدم عناية المحدثين العناية التي تنبغي أن تكون بنقد المتن، وفي هذا يقول أحمد أمين:

«... ولكنهم –والحق يقال– عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نُسب إلى النبي–ﷺ– لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه ، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي–صلى الله عليه وسلم–، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم"[1]

قلت: وليس المجال – هنا – بيان تأثر أحمد أمين وغيره من الكتاب بمقولات المستشرقين، فمقولته تلك ناشئة عن عدم اطلاع وعدم تدبر لجهود علمائنا في نقد المتن، ويعنينا تفنيد هذه المقولة، وبيان اهتمام علمائنا البالغ بنقد المتن بطريقة علمية تطبيقية، وذلك بلفت الأنظار إلى إحدى وسائلهم في نقد الأحاديث المعلّة والباطلة والمنكرة، هذه الوسيلة هي الانطلاق من السمات التي تميز الحديث الصحيح، مقابل السمات التي تميز الحديث المعلّ والباطل والمنكر

---

(١) – فجر الإسلام: ص:٢٦٦، نقله د. محمد رجب البيومي في كتابه: البيان النبوي: ص:٢٩ ، دار الوفاء، ط ١

ثالثاً: الدراسات السابقة:

إن نقد المتن استناداً إلى معرفة خصائص الحديث النبوي، وخصائص أحاديث الثقات، مقارنة بأحاديث الكذابين والقصاص والمتروكين والضعفاء، موجود في كلام السابقين من النقاد بصريح القول أو بما يُفهم منه، ولكن الدراسات النظرية والتطبيقية المحررة، جاءت عتد المتأخرين، وبعض المعاصرين على النحو الآتي:

١- دراسة الحافظ ابن رجب (ت:٧٩٥ هـ) حيث أفرد فصلا في آخر كتابه: "شرح علل الترمذي"، فقال: ولنختم هذا الكتاب بكلمات مختصرات من كلام الأئمة النقاد الحفاظ الأثبات، هي في هذا العلم كالقواعد الكليات، يدخل تحتها كثير من الجزئيات..."[١]

فذكر قواعد عديدة مفيدة في علم العلل لا يُستغنى عنها، ثم ذكر قاعدة الشبه، وذكر أمثلة لها من كلام العلماء، فيُحسب له أنه السابق في التنبيه لهذه القاعدة وهذا الجانب المهم في علم العلل، وقد حرص على التنويع في الأمثلة، لكن يلاحظ أن كلامه يحتاج إلى دقة الفهم والتأمل والمثابرة

٢- الأستاذ نور الدين عتر: من خلال بعض الشروحات والتعليقات على كلام ابن رجب، فأضاف بعض الفوائد، وسجّل الأستاذ رأيه في المسألة ، حيث أبان بعض المخالفة لما ذهب إليه الحافظ في بعض المواضع، وستأتي الإشارة إلى ذلك[٢]

٣- الدكتور همام سعيد: قام بتحقيق كتاب ابن رجب السابق، وعمل دراسة تقديمية في علم العلل جعلها في فصول، منها الفصل الثالث، وهو بعنوان: دراسة حول علم العلل من خلال كتاب ابن رجب "شرح علل الترمذي" ، وكان المبحث الرابع بعنوان: "الأشباه في العلل من خلال كتاب ابن رجب"[٣]، حيث حاول د. همام تيسير فهم

---

(١) - ابن رجب، شرح علل الترمذي، ، طبعة أولى - دار الملاح -دمشق ١٩٧٨، ج٢/ ٧١١

(٢) - انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح، ط١، ج٢ ص:٧٥٦ فما بعدها

(٣) -همام سعيد، تحقيق شرح علل الترمذي، الدراسة ج١/ ١٦٥، مكتبة الرشد- الرياض، طبعة٢/ ٢٠٠١

القاعدة التي ذكرها ابن رجب وتيسير فهم الأمثلة قدر المستطاع، وكان له رأي فيه توسع لمفهوم ما سماه هو "الأشباه في العلل"

– الدكتور رامز محمد أبو السعود: قدم أطروحته لنيل درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، بعنوان: "الأشباه في العلل دراسة نظرية وتطبيقية"، وقد نوقشت سنة ٢٠٠٠ م، وهي ما تزال مخطوطة، وقد بذل الباحث جهداً واسعاً وطيباً في هذه الأطروحة ، لكن يلاحظ عليه التوسع في مفهوم الأشباه، فأدخل فيه ما ليس منه، وكذلك توسع في أسبابه

وقد وجدت–رغم الجهود السابقة المشكورة– أن الحاجة ماسة لدراسة جديدة موجزة وواضحة، تجمع ما تفرق منه، وتوضح المستغلق، وتُخرج ما أُلصق به، تكون عوناً للدارسين في علم الحديث، لفهم هذا المصطلح وهذه القاعدة بأسلوب ميسر محرر قدر الإمكان، وتُبرز جهود نقاد الحديث في جانب من جوانب نقد المتن، والله ولي التوفيق

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على منهج الاستقراء، ثم منهج التحليل

المبحث الأول: شروط نقد المتن وضوابطه:

– من المعلوم : أن العلماء قد وضعوا شروطاً للمفتي وشروطاً للمجتهد، وشروطاً للناقد في اللغة أو الأدب،... وهلمّ جرا، فكان النقد الحديثي من أولى ما يُعتنى به لتعلقه بسنة الحبيب – صلى الله عليه وسلم–، حيث إن نقد الحديث يتطلب تأهيلاً علمياً وملكة نقدية خاصة، فنقد الروايات ليس بالأمر السهل

– ومن المعلوم : أن الذين برزوا في جانب النقد الحديثي هم أفراد قلائل معروفون على مر العصور، ليسوا متهمين في علمهم ولا إخلاصهم ولا غيرتهم على السنة، فأن الأمر دين وعلم وأمانة، والنقد العلمي له قواعده ومؤهلاته، وله ظروفه وله أسلوبه

وهذه أهم شروط نقد المتن وضوابطه:

١- الشرط الأول: أن يكون الناقد من أهل السنة والجماعة:

فعلماء الحديث الذي جمعوا الأحاديث ووضعوا شروط صحتها، هم من أهل السنة والجماعة، فليبس من اللائق ولا من المعقول أن يأتي شخص يخالفهم في المعتقد والمنهج فينتقد أحاديثهم التي صححوها

وكون الناقد من أهل السنة يقتضي أن يعتقد أن الحديث الصحيح أصل في ذاته، يُحتكم إليه ولا يُحاكم إلى غيره، حتى يكون النقد موضوعيا، لأن أصحاب المذاهب العقدية عموما يعدون المذهب أصلا، ويردون كل حديث يخالف مذهبهم وقواعدهم

وهذا الإمام الشافعي يرسخ مبدأ اعتماد الحديث أصلا ، فكان يقول للإمام أحمد: «حديث كذا وكذا قوى الإسناد محفوظ؟ فإذا قال احمد نعم جعله أصلا وبنى عليه»[١]، والبناء على الحديث يشمل أمور الاعتقاد والفقه والسلوك وكل شؤون الحياة

ونعني بكون الناقد من أهل السنة : أن لا يكون متلبساً ببدعة اعتقادية- كالاعتزال والخروج والتشيع ونحو ذلك-، وذلك أن النقد يُقبل من ناصح عالم من أهل السنة، ومن ينقد كتبهم من غيرهم لا عبرة بنقده، ولا وزن له، حيث يُتهم بأنه يسعى لتأييد اتجاهه وطريقته الاعتقادية المخالفة لمذهب أهل السنة، ونقد أحاديث تخالف مذهبه، إضافة إلى أن المخالفين لأهل السنة يكونون عادة على جهل في طريقة أهل السنة وأصولهم[٢]

الشرط الثاني: التخصص في علم الحديث:

وهو شرط أساسي، حيث ينبغي أن لا يتكلم شخص في علم إلا إذا أتقنه ومهر فيه، وقد قال الحكماء: «قيمة كل امرىء ما يُحسن»، وقالوا: «إذا تكلم المرء في غير فنه

---

(١) - مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٠٢/١ ، طبقات الحنابلة / ١١٠/١

(٢) - وهذا لا يمنع أن يأتي النقد من غير أهل السنة لكن من عالم متخصص بالحديث يبحث بموضوعية وعلى طريقة نقاد المحدثين، فمثل هذا يستمع لنقده وينظر فيه ؛ لأن البحث العلمي بموضوعية وبعد التأهل جدير بالاحترام.

أتى بالعجائب» وعندما يتكلم الشخص في تخصصه الذي يتقنه فإنما يحترم نفسه ويحترم غيره ويبتعد عن إيقاع الناس في الخطأ والجهل والضلال، ويلتزم بأمانة العلم، فكما أنه من الأمانة أن يتكلم العالم ويبين فيما يعلمه من الحق التزاما بقوله تعالى:﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ (آل عمران: ١٨٧) وقوله عليه السلام:(من سئل عن علم فكتمه أُلجم بلجام من نار يوم القيامة)[١]

كذلك من الأمانة : أن لا يتكلم الشخص فيما لا يحسنه، وقد كُلفنا أن نتكلم فيما نُحسن ونعمل ما نحسن، وأن نتحرى الحق، والحق لا يُعرف سوى بالعلم والفهم والبحث، والتخصص خير وسيلة إلى ذلك، وإنما نهضت الحضارة الحديثة باحترام مبدأ التخصص، فنشط البحث والاختراع، وتراكمت المنجزات ؛ حتى تحقق ما نراه من الرقي والتقدم ووسائل التقنية والرفاهية، في كافة المجالات

ويكفينا في هذا المجال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ (الإسراء: ٣٦)

قال الإمام الشافعي–رحمه الله–: "فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له إن شاء الله»

الشرط الثالث: إتقان الصنعة الحديثية، ومعرفة أسس التصحيح وأسس النقد

وهذا شرط متفرع عن الشرط السابق؛ لأن التخصص وحده لا يكفي – فهناك الكثير ممن يحملون شهادة التخصص في علم الحديث – لكن بينهم وبين النقد أوديةً وجبالا–، فلا بد من إتقان الصنعة وتوافر الملكة النقدية، والمطلع على تاريخ السنة وتاريخ النقد، يجد أن المتخصصين في علم الحديث كانوا من الكثرة بمكان، لكن النقاد كانوا قلة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

(١) –الترمذي، في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، رقم:٢٥٧٣، وقال : حديث حسن

فمثلاً : الإمام الشافعي محدث، لكنه شعر أنه ليس متخصصا في نقد الحديث ولا متفرغا له لانشغاله بالفقه، فاعتمد في النقد على الإمام أحمد [١]

وهؤلاء الذين كانوا يسألون ابن معين في الجرح والتعديل كانوا محدثين ومتخصصين، لكنهم كانوا يسألون العالم الناقد الخبير الممارس وهو ابن معين

انظر أيضا إلى الترمذي وهو المحدث المشهور، يسأل شيخه البخاري في علل الحديث، ومن طالع كتاب(العلل الكبير للترمذي) يعرف مدى احترام الترمذي لشيخه البخاري وإذعانه لنقده وأحكامه، وليس ذلك إلا اعتراف من الترمذي لصاحب الصنعة وتسليم بأحكامه

ثم إن فتح باب النقد لكل من هب ودب يوهن السنة ويوهن مراجعنا العظيمة، بتسلق من لا يحسن النقد، ويجعلها تحت رحمة عقول لا تعرف حجمها ولا تعرف مجالها، ولا تدرك خطورة ما تقول، ثم هي غير منزهة عن الغرض وطلب الشهرة ، والاشتغال بما لا يعنيها، وصدق رسول الله – صلى الله عليه وسلم– إذ يقول :(من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[٢]

الشرط الرابع: معرفة منزلة الصحيحين ومنهج الشيخين في التصحيح وانتقاء الأحاديث وتخريجها:

حيث بذل الشيخان جهوداً عظيمة في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، ولهما منهج واضح وصارم في انتقاء الرواة والتأكد من اتصال السند، وعدم وجود علة ، سواءاً أفي السند أم المتن.

ثم لهما منهج في ترتيب الأحاديث، وطريقة سياقتها، والأستدلال بها، ينبغي لمن يريد

---

(١) – سبق توثيق ذلك في بداية البحث

(٢) – حديث صحيح أخرجه : مالك في الموطأ، مرسلا، من حديث علي بن الحسين ، رقم:١٤٠٢، وأحمد في المسند من طريق علي بن الحسين عن أبيه، رقم:١٦٤٦، والترمذي من حديث أبي هريرة، ،كتاب الزهد عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم–، رقم :٢٢٣٩، وابن حبان في صحيحه: رقم ٢٢٩، تحقيق الشيخ شعيب، مؤسسة الرسالة ، ط٢، وقال الشيخ: حسن لغيره

أن يمارس النقد أن يتقن منهجهما أولاً

ولهما منهج في تخريج أحاديث صحيحة في أصلها لكن اختلف الرواة في أداء بعض ألفاظها ، فيخرجان تلك الألفاظ وينبهان على الراجح منها بمنهج علمي دقيق يعرفه الدارسون، ومن لا يعرف ذلك إما أن يتهمهما بتخريج ألفاظ لم تصح، وإما أن يعتقد صحة تلك الألفاظ، والعارف يميز بين هذه وتلك، ومرجع ذلك نقاد الحديث الدارسون لمنهج الشيخين.

الشرط الخامس : أن لا يكون الناقد متعصباً لمذهب فقهي معين:

حيث إن التعصب المذهبي له أثر في النقد الحديثي كما هو معلوم ، وبعض المذاهب لها أصول، ترد بسببها كل حديث يخالف أصولها، مثل القياس عند الحنفية، ومن الأمثلة المشهورة : حديث الشاة المصراة، الذي رده الحنفية لمخالفته للقياس في نظرهم، وقالوا: إنه يخالف أصلاً: فرد عليهم ابن الجوزي بعد أن نقل عنهم قولهم: «الحديث يخالف الأصول ولا يقبل ما يخالف الأصول ،إلا إذا كان راويه فقيهاً ، ولم يكن أبو هريرة فقيهاً»

قال ابن الجوزي: فالجواب من أربعة أوجه: أحدها أن الحديث أصل في نفسه لأن الأصول هي القرآن والسنة والإجماع والقياس ، فإن تعلقتم بأنه يخالف القياس فالقياس فرع ، فكيف يقدح في الأصل ، ويوضح هذا أن القياس مستنبط يجوز عليه الخطأ ، والحديث الصحيح قول معصوم ، فوجب تقديمه....[1]

وقال الأستاذ محمد أديب صالح: «وكان حرياً أن تكون المذاهب وأقوال أصحابها تبعاً لما نزل به الكتاب وما بينته السنة، فكما أن فتح مجال الاجتهاد والتصرف بالنصوص دون حدود من الكفاءة ديناً وعلماً ومعرفة بلغة الشريعة وأصولها يُنذر بالخطر والتشتت، كذلك جعل المذهب هو المحور ، وتطويع النصوص له ولآراء أصحابه فيه المضرة والبعد عن جادة الحق في كثير من الأحيان...»[2]

---

(١) – كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي ج ١/ ٩٤٤ (دار الوطن – الرياض، تحقيق علي البواب)

(٢) – تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط ٤، ١٩٩٣ ،

الشرط السادس:عدم التعجل في استشكال الأحاديث وادعاء فسادها أو مخالفتها للعقل

حيث يعتقد المؤمن أن البشر تختلف مداركهم وتتفاوت عقولهم، خاصة في الأمور الغيبية، وذلك لقصور علم البشر فيما يتعلق بأحداث الماضي، أو أحداث المستقبل أو ما يتعلق بالآخرة، ولهذا تجد في القرآن الكريم آيات عديدة تُشكل على بعض من يقرؤها، وقد ألّف ابن قتيبة وغيره في مشكل القرآن، وهكذا الحديث الصحيح قد يأتي منه ما يشكل على بعض الناس، فلهذا صرح العلماء : «أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً ، ونما هو أمر مقصود شرعا ؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس ، ويمتحن ما في الصدور ، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم به درجات»[1]

وغالب الاستشكالات إنما تأتي من التعجل وعدم التدبر في معاني الأحاديث، ومن عدم مراجعة أقوال العلماء السابقين وعدم الاعتداد بهم، وعدم محاورة العلماء المعاصرين، فضلاً عن الاعتداد الزائد بالنفس، حيث تجد كثيراً ممن يسلك هذه الطريقة يحسب نفسه وصياً على الدين ، ووصياً على الأحاديث، ويجعل رأيه وحكمه هو المقياس لصحة الحديث، متذرعا بالتمسك بالعقل، دون تحديد عقل من ؟ هل هو عقله هو أم عقل غيره ؟ ، ولو كان متدبراً لعرف أن عقول الناس متفاوتة، وأن العقلاء قد اختلفوا، وأقرب مثال هو المعتزلة الذين اعتمدوا العقل – كما زعموا – فكانوا فرقاًوأحزاباً بعدد أشخاصهم، وهذا مصير كل من يخرج عن سبيل المؤمنين وسبيل النصوص الصحيحة

ولا يخفى أن الأحاديث التي صححها الأئمة من الطبيعي أن تجد من يطعن فيها بحجة مخالفة العقل أو القرآن ؛ وذلك لأنها تتعارض مع طريقته الاعتقادية أو طريقته المذهبية، أو لمقررات الشعوب الغربية التي انبهرنا بها، وقد علم نقاد الحديث الذين

ج ١/ ٤٣٦

(١) – المعلمي اليماني / الأنوار الكاشفة: ٢١٨

صححوا الأحاديث أن منها أحاديث تثقل على أمثال هؤلاء ونحوهم «ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي – أيضا – على المتكلمين وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به فمن المعقول جداً : أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات»[1]

ومن المهم لكل من يستهويه موضوع محاكمة الأحاديث للعقل : أن يدرك أن العلماء السابقين بما أوتوا من علم ودراية وقدرة لغوية ومعرفة بأصول الشرع وفهم للكتاب والسنة، لا يجهلون ما يورده المشككون بجملة من الأحاديث الصحيحة، «ولكنهم لا يجيزون مخالفة حديث تبين إمكان صحته ثم ثبتت صحة إسناده، ولم يُعلم ما يقدح فيه أو يعارضه»[2]

المبحث الثاني: بيان قاعدة الإعلال بتشابه الأسلوب وشرحها:

قال ابن رجب: « قاعدة مهمة: حُذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الحديث بذلك، وهذا مما لا يُعبّر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهلُه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم»[3]

ويلاحظ من كلام ابن رجب أن هذا النوع من العلم فهم يختص به حُذّاق النقاد من حفاظ الحديث ناشئ عن كثرة الممارسة لعلم الرجال وما رواه كل واحد منهم، فعلموا خصائص أحاديثه ومضمونها ومعانيها وما يبدو فيها من نور النبوة، فإذا عثروا على حديث ليس بهذه السمات علموا أنه ليس من حديثه ﷺ

(١) – المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة : ص ١٥
(٢) – المرجع السابق: ص: ٢٠
(٣) – ابن رجب، شرح العلل ، ج٢/ ٧٥٦

ملكة نقدية ليس لها قواعد معينة أو ضوابط محددة :

أساس هذا النوع من العلم معرفة خطأ الرواية بكونها لا تتسم بصفات راو معين، أو لا تتسم بصفات كلام الأنبياء ونحو ذلك، بل تشبه روايات راو آخر ، أو تشبه صفة معينة من الروايات البعيدة عن الهدي النبوي، وهذا يحتاج إلى سعة اطلاع ومعرفة خصائص حديث المشبه به .

وقد تنبه النقاد لتسرب الروايات المنكرة لروايات المدلسين أو المتساهلين في التحمل والأداء ، وكذا المغفلين القابلين للتلقين أو الإدخال في كتبهم، وهذا كله يدلنا على مدى الجهد الذي بذله علماؤنا الأفذاذ لتنقية السنة والتوثق من صحة الروايات، وأن النظر في المتون عندهم له النصيب الأوفر.

ومن خلال استقراء النقاد نجد أن نقد الحديث بكونه يفتقد خصائص الحديث النبوي، جاءت فيه العبارات التالية:

١- لا يشبه كلام النبوة
٢- يشبه حديث القصاص
٣- يشبه الحديث الموضوع
٤- يشبه الإسرائيليات

ومن خلال استعراض الأنواع السابقة نجد أن للخبرة والمعرفة الواسعة في الرواة والروايات الأثر العظيم في حصول الملكة النقدية:

- بحيث يعرف الناقد السمة العامة التي تُميز أحاديث النبي-ﷺ-، فإذا جاء أحد الرواة غير المشهورين بأحاديث لا تحمل طابع حديث النبوة انقدح في ذهن الناقد كونها ليست من حديث النبي ﷺ

- والتشبيه بأحاديث القصاص ينبني على المعرفة بخصائص أحاديث القصاص، حيث إنها تُعرف بطول متونها وركاكة ألفاظها ومعانيها وكثرة ما فيها من التفصيلات والمبالغات التي لم تعُهد في الشريعة، فإذا جاءت رواية بهذه السمات – ولو كان راويها ثقة– قال الناقد: إنها تُشبه أحاديث القصاص

- أما التشبيه بالحديث الموضوع : فهو قريب من النوع السابق، إضافة إلى معايير النقد التي يحتكم إليها الناقد ، مثل مخالفة العقل ، أو القرآن ، أو مقاصد الشرع ، أو التاريخ ، أو ركة المعاني وسماجتها ونحو ذلك.
- وأما التشبيه بالإسرائليات: فمبنيٌّ أيضاً على معرفة خصائص ما جاء عن بني إسرائيل من الغرائب والأخبار التي لا تليق بحال الأنبياء والأمم الماضية

المبحث الثالث: دراسة عبارات التشبيه

أو العبارات التي تدل على افتقاد الرواية لخصائص الحديث النبوي الصحيح

الحكم بأن الحديث "لا يشبه كلام النبوة": سببه المعايشة الدائمة للحديث النبوي وكثرة الاستماع إليه وروايته ومدارسته ومذاكرته، تجعل الناقد يتشرب خصائص الحديث النبوي ويعرف سماته وملامحه وأسلوبه وتراكيبه ومقاصده ؛ بحيث لا يلتبس عليه كلام البلغاء والحكماء –فضلا عن كلام عامة الناس– مع كلام سيد البلغاء والحكماء– ﷺ–، لهذا تجدهم كثيراً ما يقولون: "هذا لا يشبه كلام النبوة"، وتمييزهم لكلام النبوة من غيره إنما جاء لصفاء نفوسهم وصحبتهم لأنفاس النبي–ﷺ– كما قال قائلهم:

أهل الحديث همُ أهل النبي وإن لم يصحبوا نفْسَه أنفاسَه صحبوا[1]

وتقريب ذلك للقارئ هو : تذكيره بأن نقاد الشعر مثلاً، لكثرة ممارستهم للشعر وخبرتهم به ثم معرفتهم بشعر شاعر معين وأسلوبه والمعاني التي يطرقها يصبح لديهم قدرة على تمييز شعره من غيره، فتجدهم يقولون: هذا لا يشبه شعر فلان إنما هو بشعر فلان أشبه، وهكذا، فإن نُسب شعر للمتنبي، استطاع النقاد العارفون بشعره معرفة ما إذا كانت هذه النسبة صحيحة أو مدخولة ؛ وذلك لتمييزهم شعر المتنبي عن غيره

---

(١) –القائل: هو أبو عامر الحسن القومسوي، كما في كتاب اللطائف، لأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ) رقم ٤٧، وذكره ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٣٥٧)– كما في ملتقى أهل الحديث

وهكذا في مجال التأليف فإن لكل عالم سمات معينة في أسلوب كتابته وطريقة بحثه، وله أيضاً معانٍ يطرقها ، وأفكار يتبناها ، ومنهج يسير عليه ، لا يخفى على العلماء المطلعين على كتاباته، ولهذا فإن من طرق التأكد من نسبة الكتاب إلى مؤلفه هو دراسة أسلوب المؤلف في كتاباته الأخرى، فإذا وجدنا تشابهاً كان هذا قرينة للحكم بصحة النسبة، وبهذه الطريقة شكك العلماء في نسبة بعض الكتب إلى بعض المؤلفين بسبب المخالفة الواضحة في الأسلوب، كما قيل في نسبة كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة، فقد شكك بعض أهل العلم في صحة نسبته لابن قتيبة ؛ لكونه لا يشبه كلامه ولا أسلوبه في سائر مؤلفاته[1]

وكذا الحال بالنسبة لنقاد الحديث المطلعين على الحديث النبوي وروايته، الذين صحبوا هذه الروايات وعرفوا الأسلوب النبوي وخصائصه أصبح لهم قدرة على تمييز ما يصلح أن يكون من كلام النبوة مما لا يصلح

وإذا كان كلام العلماء يتميز على غيرهم، فكيف بكلام الأنبياء ؛ لهذا نجد بعض العلماء ينقد كلاما منسوبا لصحابي ويصفه بأنه بعيد عن كلام أهل العلم فضلا أن يكون من كلام الصحابة

مثل ما روي عَن إِبْرَاهِيم النخعي، قَالَ: عبد الله بن مسعود (وددت أَن الَّذِي يقْرَأ خلف الإِمَام مُلىء فوه نَتنًا ، وفي رواية رضفاً)

قال البخاري-: "وروى أبو حباب، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم، -قال في نسخة

---

(١) - قُدِّمت في الجامعة الأردنية كلية الآداب عام ١٩٧٨م رسالة ماجستير عنوانها (الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق)، قال الباحث فيها: وعلى ضوء هذه الدراسة؛ فقد تبين أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب (الإمامة والسياسة)، وبنفس الوقت؛ فإنه لم يكن بالإمكان معرفة مؤلف الكتاب، مع تحديد فترة وفاته بحوالي أواسط القرن الثالث الهجري

وقد جزم ببطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة - أيضاً - السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه ل (تأويل مشكل القرآن) ص٣٢ ؛ فقال: (كتاب مشهور شهرة بطلان نسبته إليه)، ثم قال بعد أن ساق أدلة بطلان نسبته إليه: (إن هذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، فضلاً عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هذه النسبة)

«كتب حذر منها العلماء» الشيخ مشهور حسن سلمان : ٢/٢٩٨-٣٠١

عبد الله-: وودت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه نتناً وهذا مرسل لا يحتج به، وخالفه ابن عون عن إبراهيم الأسود، وقال: رضفا، وليس هذا من كلام أهل العلم بوجوه: أما أحدها قال النبي ﷺ: (لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بالنار ولا تعذبوا بعذاب الله) ، والوجه الآخر: لا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي ﷺ مثل عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وحذيفة ومن ذكرنا رضفا ولا نتنا ، ولا ترابا.." [1]

وأهل العلم-نقاد الحديث- وضعوا معياراً أساسياً لصحة الحديث ، وهو : أن لا يكون في متنه ما يدل على أنه ليس بكلام الأنبياء ؛ لهذا حكموا على كثير من المرويات بالبطلان والنكارة ولو رويت بأسانيد ظاهرها الصحة

قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: " ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة، ويُعرف سُقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[2]

قلت: وهذا دليل واضح على اهتمام النقاد السابقين بنقد المتن، وأن النظر في النص المروي كان يتزامن مع النظر في السند، وأن النص المخالف للقواعد الضرورية المعلومة والأصول المقررة يُغني عن النظر في الإسناد ؛ ولذلك كانوا يستنكرون أحاديث كثيرة ويحكمون عليها بالبطلان أو الوضع من خلال النظر في المتن، وهنا يكون في السند عادة راوٍ مجروح أو سقط، وفي بعض الحالات يكون السند ظاهره الصحة، ومع ذلك يُعلُّون الحديث بناء على استنكار المتن فأصبح عندهم شرطان رئيسان لصحة الحديث:

- **أولاً: سلامة المتن**، وهذه تُعرف بالخبرة الثاقبة والمعرفة الواسعة بنصوص الشريعة ومقاصدها، وكذا بمعايشة أحاديث النبيﷺ وكثرة قراءتها ودراستها وروايتها ؛ حتى عرف النقاد نَفَس النبي-ﷺ- وما يمكن أن يقوله وما لا يمكن أن يقوله، وهو حبيبهم ونبيهم الذي كانوا يرحلون الأيام والأسابيع والشهور،

---

(١) - القراءة خلف الإمام، الإمام البخاري، ص:٢٠
ونقله الزيلعي في نصب الراية، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط٢ ج٢/ ٢٠

(٢) - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث، بيرومت، ط١، ج١/ ٣٥١، ونقله ابن رجب، شرح العلل، ج٢/ ٧٧٥-٧٧٦

ويقطعون الفيافي والقفار، ليسمعوا حديثه أو لفظة من حديثه، بل حتى وجهاً أو طريقاً من طرق الحديث فهؤلاء أصبح عندهم ملكة نقدية يميزون من خلالها ما عليه طابع النبوة من غيره، ومن أجل ذلك بينوا ونقدوا.

أخرج الخطيب بسنده عن الربيع بن خثيم قال: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره".

وأسند عن الأوزاعي قال: "كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه"[1]

وألفوا الكتب التي بينوا فيها الأحاديث المستنكرة والموضوعة، انظر مثلا كتاب الأباطيل للجورقاني، وكتاب الموضوعات لابن الجوزي، وغير ذلك من كتب النقد لترى العجب العجاب في نقدهم ورساخة ملكة النقد فيهم.

- **ثانياً: سلامة السند من الجرح:** بعدالة ناقليه وضبطهم، واتصال روايتهم، بأن يكون كل راو قد ثبت أنه أخذ الحديث عن شيخه مباشرة دون واسطة، ومن هنا نشأ علم المصطلح، لبيان شروط الرواية، والتحذير من السقط الظاهر في السند ومن التدليس والإرسال الخفي، وكذا علل الإسناد، حيث لم يكتفوا باتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم التام حتى أضافوا إليها السلامة من الشذوذ والعلة وذلك من خلال التأكد من عدم التفرد القادح، والتأكد من عدم المخالفة للأوثق أو للأكثر، مع مراعاتهم للقرائن المحتفة في كل رواية تؤكد ضبط الحديث أو الخطأ فيه

قال الحافظ ابن القيم: وهو يتحدث عن علامات الوضع: ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء ، فضلا عن كلام رسول الله الذي هو وحي يوحى، كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم:٣-٤)، أي وما نطقه إلا وحي يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي بل لا يشبه كلام الصحابة كحديث: **(ثلاثة تزيد في البصر النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن)**، وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس بل سعيد بن المسيب والحسن بل

(١) - الكفاية، الخطيب الغدادي، منشروات المكتبة العلمية، المدينة المنورة، طبعة بدون، ص: ٤٣١

أحمد ومالك رحمهم الله

وحديث: **(النظر إلى الوجه الحسن يجلو البصر)** وهذا ونحوه من وضع بعض الزنادقة

وحديث: **(عليكم بالوجوه الملاح والحدق السود فإن الله يستحي أن يعذب مليحاً بالنار)**، فلعنة الله على واضعه الخبيث

وحديث: **(النظر إلى الوجه الجميل عبادة)** ، وحديث: **(الزرقة في العين يُمن)**

وحديث: **(إن الله طهر قوماً من الذنوب بالصلعة في رؤوسهم وإن علياً لأولهم)**

وحديث :**(نبات الشعر في الأنف أمان من الجُذام)**، وقد سُئل عنه الإمام أحمد بن حنبل فقال: ما من ذا شيء

وحديث:**(من آتاه الله وجهاً حسناً واسماً حسناً وجعله في موضع غير شائن فهو من صفوة الله في خلقه)**[1]

وهذا أوان بيان ألفاظ التشبيه:

أولاً: قولهم: "لا يشبه كلام النبوة": ونحو ذلك

قال ابن عدي:– في ترجمة جعفر بن أحمد بن بيان: –بعد أن ساق بعض منكراته–

ومنها: حدثنا جعفر، حدثنا أبو صالح، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ (أحسنوا إلى عمتكم النخلة فان الله خلق آدم، ففضل من طينته فخلق منها النخلة)

وساق له ابن عدي حديث:(يُؤتى بالسارق يوم القيامة والمطّلع عليه ولا يُنذِر به... ثم دُعكا بالعذاب دعكا)

قال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وألفاظه لا تشبه ألفاظ رسول الله– ﷺ–، وهو وضع بارد..)

ثم قال: وعامة أحاديثه– أي جعفر بن أحمد– موضوعة، وكان قليل الحياء في

(١) – ابن القيم ، المنار المنيف، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ص: ٦١–٦٢

دعاويه على قوم لم يلحقهم، وفي وضع مثل هذه الأحاديث [١]

ومن هذا الباب تعليق الإمام أحمد على حديث رواه الحارث بن فضيل، عن جعفر ابن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، عن أبي رافع، عن عبد الله ابن مسعود، عن النبي-ﷺ-(يكون أُمراءُ، يقولون ما لا يفعلون ، فمن جاهدهم بيده...)
قال الإمام أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، والحارث بن فُضيل ليس بمحفوظ الحديث، وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود. يقول رسول الله-ﷺ: (فاصبروا حتى تلقوني)[٢] [٣]

فقول الإمام أحمد: "هذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود"، يعني لا يشبه سائر أحاديثه عن النبي-ﷺ-، حيث إن استقراء حديثه يدل على أنه لم يروِ سوى الأحاديث التي تأمر بالصبر، أما الأحاديث التي ظاهرها الخروج، فليست من حديثه، وبالتالي ليست من كلام النبوة من وجهة نظر الإمام أحمد، مما يدل على أن هذا الحديث خطأ

مع أن شراح الحديث قد بينوا عدم التعارض بين الحديثين: فقد نقل الإمام النووي عن ابن الصلاح: "وأما قوله (اصبروا حتى تلقونى) فذلك حيث يلزم من ذلك سفك الدماء أو إثارة الفتن أو نحو ذلك، وما ورد في هذا الحديث من الحث على جهاد المبطلين باليد واللسان فذلك حيث لا يلزم منه إثارة فتنة، على أن هذا الحديث مسوق فيمن سبق من الأمم وليس في لفظه ذكر لهذه الأمة"[٤]

---

(١) -الكامل في الضعفاء، لابن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ج٢/ ٤٠٢ والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات: ج ١/ ١٨٤، وانظر: لسان الميزان: ١/ ٢٥٠

(٢) - النص في المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية- الرياض، ط ١ ، ص: ١٧٠

(٣) -حديث:(سيكون أمراء...) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، ج ١/ ٥٠ ، رقم ١٨٨
وحديث (اصبروا حتى تلقوني ..) أخرجه البخاري: كِتَاب مَنَاقِبِ الانْصَارِ- بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلأَنْصَارِ اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، رقم الحديث: ٣٥٨١/ من حديث ابن مسعود

(٤) - شرح النووي على صحيح مسلم: ج٢/٢٨

ومثل ذلك تعليق الإمام أحمد على حديث رواه أبو التياح عن أبي زرعة عن أبي هريرة، عن النبي-ﷺ-: (يُهلك الناسَ هذا الحيُّ من قريش، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم)[١]

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي-ﷺ- يعني قوله: (اسمعوا وأطيعوا واصبروا)[٢]

قال المَرُّوذي: وقد كنت سمعته يقول: هو حديث رديء يحتج به المعتزلة في ترك الجمعة[٣]

قال الحافظ ابن حجر: "وهو من غرائب حديث شعبة"[٤]

قلت: وقد روى سعيد بن عمرو القرشي، عن أبي هريرة نحو هذا الحديث[٥] وليس في حديثه تلك الزيادة التي أنكرها أحمد، وهي: "لو أن الناس اعتزلوهم"

وقول ابن حجر: "هو من غرائب حديث شعبة"، إشارة إلى مخالفته للأحاديث المحفوظة، في وجوب الصبر والطاعة والسمع، وبتعبير آخر فإن هذا الحديث الذي يأمر بالخروج لا يُشبه كلام النبي-ﷺ- المحفوظ عنه، من وجهة نظر الإمام أحمد رحمه الله

ومن الممكن دفع ما ظاهره التعارض بين حديث (لو أن الناس اعتزلوهم)، والأحاديث

---

(١) - حديث أبي هريرة،(يُهلك الناس..) أخرجه البخاري: كتاب المناقب- باب علامات النبوة في الإسلام، رقم:٣٦٠٤، ومسلم، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر أخيه رقم٧٥٠٩ ، ورواية أحمد : يهلك الناس.... ج١٣/ ٣٣١، رقم:٨٠٠٥

(٢) - جاءت جملة (اسمعوا وأطيعوا..) في حديث أنس عند البخاري،: (اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد...) صحيح البخاري، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام.. رقم:٧١٤٢، وجاءت كلمة (واصبروا) في حديث أُسيد بن حضير: عند البخاري: (سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، رقم:٣٧٩٢

(٣) – النَص من المنتخبَ من العلل للخَلال، لابن قدامة المقدسي، ص:١٦٣ ، وهو أيضاً في مسند أحمد برقم:٨٠٠٥، قاله بعد أن أخرج حديث : (يهلك أمتي...) وهو حديث مضروب عليه في المسند

(٤) – ابن حجر، فتح الباري(دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية) ٦/ ٦١٢

(٥) – أخرجه البخاري: كتاب المناقب- باب علامات النبوة في الإسلام... رقم:٣٦٠٥ بلقفظ: (هلاك أمتي على يدي غلمة من قريش)

التي تأمر بالصبر والطاعة: أن الخروج من الفتنة يكون باعتزالهم ؛ حقناً لدماء المسلمين وبعداً عن إثارة القلاقل، ولا يعني الاعتزال الخروج عليهم أو خلع يد الطاعة

٤- قال أحمد في مسنده: حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يونس يحدث عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ **(خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربع مائة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولا يُغلب اثنا عشر ألفا من قلة)**[١]

الحديث بهذا السند رجاله ثقات أخرج لهم جميعاً الشيخان، فهو إسناد يروي به الشيخان[٢] ولكن لما كان متنه يُثير الريبة انتقده العلماء، من جهة أن الخيرية ليست في العدد إنما في ما ينطوي عليه الأصحاب أو الجنود من التقوى وإتقان العمل والقيام بالواجبات والشجاعة المطلوبة، حيث إن الإسلام يباهي بالنوع وليس بالكثرة، وإذا اجتمعت الكثرة مع النوعية كان الأمر نوراً على نور

لهذا سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، وأشار إلى أن ليث بن سعد رواه عن عُقيل عن ابن شهاب: أن النبي- ﷺ- قال... : مرسل

قال: فسمعت أبي يقول: مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي- ﷺ-[٣]

وقال الترمذي بعد ذكره لهذا الحديث: لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما رُوي هذا الحديث عن الزهري، عن النبي- ﷺ- مرسلا[٤]

وقال أبو داود: قد أُسند هذا ولا يصح، أسنده جرير بن حازم وهو خطأ[٥]

فقد اجتمع في هذا الحديث مخالفة جرير في وصل الحديث، ثم نكارة متنه، وهو ما أشار إليه أبو حاتم بقوله : " لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي- ﷺ-"

---

(١) - مسند أحمد، ج٤/ ٤١٨ رقم:٢٦٨٢

(٢) - ومن ذلك ما جاء في صحيح البخاري، كتاب الحج ، باب الركوب والإرداف في الحج، رقم:١٥٤٣

(٣) - علل الحديث، ابن أبي حاتم/ ج١ص:٣٤٦ ، مسألة رقم:١٠٢٤

(٤) - جامع الترمذي، كتاب السير، باب في السرايا، رقم:١٥٥٥

(٥) - المراسيل، لأبي داود، ج١/ ٢٣٩ رقم:٣١٤

أي أن النبي الكريم لم يعهد منه مثل هذا الكلام، ومثل هذا النقد لا يقوله إلا أمثال هؤلاء العلماء- رحمهم الله تعالى

ثانياً: عبارات ذات صلة بقولهم:(لا يشبه كلام النبوة)

الأمثلة السابقة كنت حريصاً فيها على ذكر الأمثلة التي فيها تصريح بكلمة " لا يشبه كلام الأنبياء" ، وكثير من انتقادات العلماء إنما هي نقد للمتن تعطي معنى العبارة السابقة، ومعلوم أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن- لاحتمال الشذوذ والعلة- وإن كانت صحة السند شرطاً لصحة المتن

وفي الحقيقة فإن كثيراً من انتقادات العلماء للأحاديث عندما يحكمون عليها بقولهم، هذا حديث منكر، أو قولهم باطل، أو موضوع، أو كذب، ونحو ذلك إنما يراعون ما نحن بصدده من كون المنسوب للرسول-ﷺ- لا يصلح أن يكون من كلامه ﷺ ، وكثير مما هو في كتب الموضوعات مثل موضوعات ابن الجوزي، وكتاب الأباطيل للجورقاني، وغيرها إنما ينظرون إلى هذا المعنى، ثم ينظرون في السند ويعلونه، بما فيه من راو متهم، فإن لم يكن فيه راو متهم، أحالوا على ما فيه من انقطاع أو تفرد ضعيف أو تدليس مدلس ونحو ذلك[1]، وغير المطلع قد يقول إن حكمهم جاء بناء على الإسناد، لكن عند التأمل تجدهم إنما حكموا بناء على أن المتن لا يصح أن يُنسب لرسول الله- ﷺ- لأنه لا يشبه كلام الأنبياء، فيحكمون عليه بالبطلان أو النكارة أو الكذب ونحو ذلك من عباراتهم.

وأمثلة ذلك كثيرة، فمنها:

١- أسند الخطيب البغدادي عن محمد بن إسحاق المقرئ، قال لنا علي بن حماد الخشاب، قال لنا علي بن المديني، قال لنا وكيع بن الجراح، قال لنا سليمان بن مهران، قال لنا جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله -ﷺ-:(ليلة عُرج بي إلى السماء رأيت على باب الجنة مكتوباً لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي حِبُّ الله،

(١) - ممن نبّه على ذلك العلامة المعلمي اليماني، في مقدمة الفوائد المجموعة، للشوكاني

والحسن والحسين صفوة الله، فاطمة خيرة الله، على باغضهم لعنة الله)

قال الخطيب: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعلي بن حماد مستقيم الروايات لا يحتمل مثل هذا[١] ، ومعنى كلام الخطيب، أن هذا المتن غير مستقيم، كما هو الحال في روايات علي بن حماد المعهودة

قال الذهبي: في ترجمة محمد بن إسحق، -بعد أن نقل عن الخطيب أنه كثير المناكير-: موضوع [٢] وقال في موضع آخر: أي والله وعلى واضعه[٣]

٢- قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول في حديث رواه ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، أن رسول الله -ﷺ- كان يخرج فيبول فيتمسح بالتراب، فقال: يا رسول الله الماء منك قريب. فقال: ما أدري لعلي لا أبلغه.

فقال أبي: لا يصح هذا الحديث، ولا يصح في هذا الباب حديث.[٤]

قلت : الحديث رواه أحمد والطبراني[٥] من طريق عبد الله بن لَهيعة به...، وابن لهيعة اختلط، وقد تفرد به[٦]

قلت: قول أبي حاتم: "لا يصح هذا الحديث" فيه نظر إلى المعنى، واستند فيه إلى خبرته بما صح عن النبي-ﷺ-من الحديث، فجزم بكونه لا يصح، وهو استبعاد لثبوت مثل هذا الخبر ؛ لكونه لا يشبه ما يمكن أن يصدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل، فالتيمم شُرع عند فقد الماء أو عدم القدرة عليه، فلا يمكن أن يصدر عن النبي ﷺ فعلٌ يخالف هذا مما قد يوصف بأنه تشدد أو مبالغة لا تليق بالمسلم العامي فضلاً عن أن يصدر عن الأنبياء

فهذه أمثلة لما يستنكره العلماء من أحاديث الرواة ويرون أنه حديث لا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة، فيعلونه بالتفرد، ويكتفون بالقول بأنه منكر، أو باطل،

---

(١) - تاريخ بغداد: ج ١/ ٢٥٩
(٢) - ميزان الاعتدال، ج٣/ ٤٧٨
(٣) - ميزان الاعتدال، ج٣/ ١١٢
(٤) - علل الحديث، ابن أبي حاتم، ج ١/ ٤٣
(٥) - مسند أحمد: رقم: ٢٦١٤ معجم الطبراني الكبير: رقم:١٢٩٨٧،
(٦) - تقريب التهذيب (تحقيق عوامة) ج٢/ ٣١٩، رقم:٣٥٦٣

وكتب الضعفاء ثم كتب الموضوعات مليئة بهذا، لكن غير المختصين عندما يقرؤون في هذه الكتب لا يجدون تفصيلا من القول كأن يقال مثلا: هذا حديث باطل المتن ، لا يتفق مع قواعد الشريعة ، ولا يتفق مع كذا وكذا،.... وواقع الحال فإن علماء النقد يكتفون بظاهر حال الحديث وظهور بطلانه، ويوجزون القول، خاصة مع كثرة الأحاديث الباطلة.

ثالثاً: التشبيه بكلام الفقهاء :

وهو أن يُسأل الناقد عن حديث فيتأمل فيه، فيجد أنه قد اجتمع فيه أمران: الأول : تفرد من لا يوثق بحفظه، الثاني : أن يكون هذا المتفرد ممن يشتغل بالفقه وقد رواه بأسلوب الفقهاء في التعبير عن الأحكام الشرعية، حيث لم يُعهد هذا في كلام النبي- ﷺ- لهذا يقول الناقد: هذا يشبه كلام الفقهاء، يقصد بذلك نقد المتن وأنه ليس محفوظاً كما ينبغي، وقد أشار لهذه المسألة الحافظ ابن رجب في كتاب شرح علل الترمذي، وذكر لها مثالين:

قال الحافظ ابن رجب: قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختصر شريك[1] حديث رافع في المزارعة فأتى به بعبارة أخرى، فقال : "من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته"[2]، وهذا يُشبه كلام الفقهاء

---

(١) -شريك بن عبد الله النخعي: قاضي الكوفة، وصفه العلماءء بكثرة الوهم، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة قال ابن حجر ملخصا حاله: صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا.، تقريب التهذيب ج٢/٢٦٦، ترجمة رقم:٢٧٨٧

(٢) - أخرجه أبو داود في البيوع، باب في زرع الأرض.. رقم/ :٣٤٠٣ ، والترمذي في جامعه: كِتَاب الأَحْكَام - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ج٣/٦٤٨ رقم:١٣٦٦، وقال: حسن غريب لا نعرفه من حديث أبي إسحق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب من زرع في أرض قوم...رقم٢٤٦٦

كذلك روى حديث أنس: " أن النبي- ﷺ- كان يتوضأ برطلين من ماء" [1]، وهذا رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث:" إنه كان يتوضأ بالمد"[2] والمدّ عند أهل الكوفة رطلان

ثم نقل عن ابن حبان قوله: "...فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحف الأسماء وقلب الأسانيد ورفع الموقوف وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد."[3]

ولم يوافقه ابن رجب في كونه يأتي بمتن الحديث على وجهه دائماً، فعلّق عليه بقوله: "هذا إن كان الفقيه حافظا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء فإنما يروي الحديث بالمعنى، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جداً بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك الذي تأوله به غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه، وقد سبق أن شريكا روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك." انتهى كلام ابن رجب[4]

رابعاً: التشبيه بأحاديث القصاص

أسلوب القصص في الوعظ أمر مفيد متى أحسن الواعظ استعماله ، فالنفوس بطبيعتها تميل إلى القصص، لهذا أورد القرآن القصة لإيصال المعلومة وترسيخ العبرة، كما قال تعالى:﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ..﴾ (يوسف: ١١١)

---

(١) –مسند أحمد: ١٢٦٠٢ من طريق شريك، عَن عَبدِ اللهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالك

(٢) – أخرجه البخاري، في الوضوء، باب الوضوء بالمد، رقم:١٩٦ من طريق مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا ، يَقُول: « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ "

(٣) - المجروحين لابن حبان: المقدمة، ص ٢

(٤) – شرح العلل / ج٢/ ٧١١-٧١٤

والرسول ﷺ نفسه استعمل القصص اقتداء بنهج القرآن الكريم

والقُصاص هم صنف من الوعاظ ، لكن كثيراً منهم لم يتسلح بسلاح العلم والتثبت، فكان القصص سلاحهم ، للتأثير وجلب المكاسب وتحصيل السمعة ولو على حساب الحقيقة وعلى حساب نشر الموضوعات والخرافات، ولا يعني هؤلاء أن يكون ما يصدر منهم موافقاً لأصول الشريعة أو فيه قدر من المعقول والمنطق

وأحاديث القصاص تمتاز بخلو المتن من أسلوب الحديث النبوي الصحيح من جهة المعنى، من خلال ما تتضمنه من مبالغات وغرائب، وكذا ما فيها من معانٍ مستنكرة ، قد عرف علماء النقد طابعها بالخبرة والممارسة، فميزوها عن الثابت من حديث رسول الله– ﷺ– لهذا تجد في كتب النقد قولهم في معرض النقد: "هذا يشبه أحاديث القصاص" فتعلم بذلك أنه لا يشبه طابع الحديث النبوي الذي يمتاز ببلاغة لفظه وصحة معناه وحلاوة أسلوبه، أما حديث القصاص فركيك اللفظ ، ركيك المعنى مليء بالمبالغات والغرائب ومخالفة المعقول والمنقول.

قال ابن قتيبة: "والوجه الثاني : القصاص على قديم الأيام ، فإنهم يميلون وجه العوام إليهم، ويستدرون ما عندهم بالمناكير، والغريب والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول، أو كان رقيقاً يحزن القلب ويستغزر العيون."(١)

وقد أوضح ابن الجوزي أن معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القصاص؛ فقال: "معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القصاص لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق، والصحاح يقل فيها هذا"(٢)

وأمثلة أحاديث القصاص تملأ كتب الأحاديث الموضوعة، حيث إن من كتب في الموضوعات كان يعنيه النظر في المتن ، فإذا رآه يشتمل على المبالغات والمعاني الرديئة

---

(١) – تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ص:١٨٨– (دار الكتاب العربي، بيروت، ط بدون)

(٢) – الموضوعات لابن الجوزي، ج ١/ ٤٤ ، من طريق النقاش، وذكر أنه هو آفته، لأنه كان يكذب

والكلام الركيك، عرف أنه من أحاديث القصاص ولو كان السند ظاهره الصحة

فمن ذلك :

روى الترمذي والحاكم وغيرهما: من طريق أحمد بن الحسن النقاش، أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، أخبرنا الوليد بن مسلم، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، أنه قال : (بينما نحن عند رسول الله– ﷺ– إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال: بأبي أنت وأمي، تفلَّت هذا القرآن من صدري، فما أجدني أقدر عليه. فقال رسول الله – ﷺ– :

(يا أبا الحسن، أفلا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن، وينفع بهن من علمته، ويثبت ما تعلمت في صدرك ؟ قال : أجل يا رسول الله ! فعلمني. قال: إذا كان ليلة الجمعة، فإن استطعت أن تقوم في ثلث الليل الآخر، فإنها ساعة مشهودة، والدعاء فيها مستجاب، وقد قال أخي يعقوب لبنيه: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾(سورة يوسف: ٩٨) يقول: حتى تأتي ليلة الجمعة– فإن لم تستطع، فقم في وسطها، فإن لم تستطع فقم في أولها، فصل أربع ركعات: تقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة (يس)، وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب و(حم) .. يا أبا الحسن! فافعل ذلك ثلاث جمع، أو خمساً، أو سبعاً ؛ تُجاب بإذن الله. والذي بعثني بالحق! ما أخطأ مؤمناً قط ..)[١]

قال أبو أحمد الحاكم في: "وهذا حديث منكر، وأبو صالح هذا رجل مجهول ، وحديثه هذا يشبه حديث القصاص"[٢]

قلت: يتكلم أبو أحمد الحاكم على طريق فيها أبو صالح المذكور، والمهم أنه انتقد المتن، والمتن المنكر يتداوله الضعفاء والمجاهيل، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[٣]

---

(١) –سنن الترمذي،(تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، كتاب الذكر والدعاء، باب دعاء الحفظ، ج٥/ ٥٦٣، رقم:٣٥٧٠ والحاكم، المستدرك، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١/ ٤٦١، رقم:١١٩٠(١/ ٣١٦–٣١٧)

(٢) –شرح العلل، ابن رجب ، تحقيق نور الدين عتر، ط ١، دار الملاح، ج٢/ ٧٧٠ سلسلة الضعيفة والموضوعة، الألباني، دار المعارف، الرياض، ط ١، ج٧/ ٣٨٤، رقم٣٣٧٤

(٣) –الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد، ط ١، ج٢/ ١٣٨، قال ابن عراق: «فيه سليمان بن عبد الرحمن، ساق له الذهبي هذا الحديث وقال عقبه: «حديث منكر جدا، فلعل

٢- قال الشيخ ابن جبرين -رحمه الله - في سياق كلامه عن عقوبة آكل الربا-: ورد فيه أحاديث فيها وعيد شديد، ولكن يظهر أنها من أحاديث القصاص، ولو كانت أسانيدها مقاربة، مثل الحديث الذي فيه: (درهم ربا أشد إثما من سبع أو ست وثلاثين زنية)، هذا الحديث إسناده مضطرب، ولكن يظهر أنه من أحاديث القصاص الذين يقصون ويتساهلون في الرواية.

وكذلك حديث آخر بلفظ " الربا سبعون حوباً ، أو ست وسبعون حوباً ، أهونها مثل أن ينكح الرجل أمه " هذا -أيضاً- من أحاديث القصاص ، يعني: يظهر أنها ليست صحيحة؛ وذلك لأن هناك قصاصاً كانوا يأخذون ما وجدوا فربما يسمعون الحديث من أحد العامة فيروونه ويجعلونه حديثا فيسمعه من يرويه، ويصدر به[١]

قلت: وكلام الشيخ ابن جبرين -رحمه الله- منسجم مع كلام النقاد السابقين الذين وهّنوا هذه الرواية واستنكروها

قال أبو حاتم: وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ زيدُ بن الحُبابِ، عن عِمران بن أنسٍ، قال: سمِعتُ ابن أبِي مُليكة، يقُولُ : سمِعتُ عائِشة، تقُولُ: قال رسُولُ اللهِ ﷺ : (إِنَّ الدِّرهم مِن رِبا أعظمُ عِند اللهِ مِن سبعةٍ وثلاثِين زنيةً.)

قال أبِي: هذا خطأٌ، رواهُ الثّورِيُّ ، وغيرُهُ، عن عَبدِ العزِيزِ بن رُفيعٍ، عنِ ابنِ أبِي مُليكة، عن عَبدِ اللهِ بن حنظلة ، عن كعبٍ: قوله.[٢]

وقال أبو زرعة: حديث منكر[٣]

والرواية هذه ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وفنّد طرقها، ونقل توهين الدارقطني

سليمان شبه له وأدخل عليه ، كما قال أبو حاتم: لو أن رجلا وضع له حديثاً لم يفهم» انتهى. وقال في اللسان: «لعل الوليد دلسه على ابن جريج فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن إبراهيم القرشي أنه روى عنه الوليد بن مسلم وهشام ابن عمار» انتهى. وقال السخاوي: قال المنذري : طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جداً والحق أنه ليست له علة إلا أنه عن ابن جريج عن عطاء بالعنعنة ، أفاده شيخنا يعني ابن حجر» (تنزيه الشريعة / أبو الحسن بن عراق، تحقيق عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ج٢/ ١٠٩)

(١) - شرح أخصر المختصرات / ابن جبرين، ج٣ / ٨٦ (عن الموسوعة الشاملة)

(٢) -علل ابن أبي حاتم، مسألة رقم:١١٥٩

(٣) - المرجع السابق: مسألة رقم: ١١٧٠

والعقيلي وغيرهما لها، ثم قال: واعلم أن مما يرد صحة هذه الاحاديث أن المعاصي إنما يعلم مقاديرها بتأثيراتها والزنا يفسد الأنساب، ويصرف الميراث إلى غير مستحقيه، ويؤثر من القبائح ما لا يوثر أكل لقمة لا تتعدى ارتكاب نهى، فلا وجه لصحة هذا[1]

وفي هذا ينقل ابن عراق عن برهان الدين البقاعي قوله: "ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير ، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير ، وهذا كثير في حديث القصاص"[2]

قلت: ومما يدل على نكارته وفساد معناه : الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: (أنه قيل لرسول الله ﷺ: أي الذنب اشد؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك. قيل: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة الفقر. قيل: ثم أي ؟ قال: أن تزاني حليلة جارك)[3] فجعل رسول الله ﷺ في هذا الحديث الزنا في المرتبة الثالثة وقرنه بالشرك والقتل. وعموماً فإن الرواية السابقة بشأن الربا فيها مبالغة غير معهودة في نصوص الشريعة إنما هي معهودة في أحاديث القصاص المتروكين

خامساً: التشبيه بالإسرائيليات

جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم- رضي الله عنهم:عن النبي- ﷺ- قال: **(بلغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)**[4]

قال العلماء : فيه دلالة على الإذن بالسماع والاستماع لما يُروى في كتب أهل الكتاب لمن عنده قدرة وتأهل للاعتبار وتمييز الغث من السمين، خاصة إذا كان ما يُقرأ ويبحث

---

(١) الموضوعات، ابن الجوزي، ج٢/٢٤٧

(٢) – تنزيه الشريعة، ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ١/ ٧

(٣) – صحيح البخاري ،– كتاب تفسير القرآن – سورة الفرقان – باب قوله وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ... ، حديث رقم:٤٤٨٣ وفي كِتَاب التَّوْحِيدِ – بَاب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى فَلا تَجْعَلُوا لله أَنْدَادًا ، رقم:٢٧٣٤

(٤) – أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل... رقم:٣٢٧٤

مما عندهم فيه دلالة على نبوة خاتم المرسلين محمد- ﷺ- كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ (الأعراف:١٥٧)

وإذا كان الأمر كذلك فإن التحديث بما عندهم فيه فائدة عظيمة، حيث فيه موافقة لما جاء في كتاب الله، الذي أراد الله تعالى أن يكون كما قال:﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (المائدة:٤٨)

لهذا ، فإن رواية الأحاديث التي أخبر بها النبي -ﷺ- عن بني إسرائيل، أو ما جاء في كتبهم- مما لا يعارض ما جاء في شرعنا، أو ما ثبت تحريفه- فيها : مصلحة الاعتبار وفيها : مصلحة تعزيز إيمان المسلم بدينه ونبوة رسوله الكريم- ﷺ- ويترتب على ذلك حظر نقل شيء من كتبهم فيه مفسدة إلا ببيان بطلانه للتحذير منه، قال العلامة المعلمي اليماني: "وقد كثر في القرآن والسنة حكاية ما هو حق من الاسرائيليات وحكاية ما هو باطل مع بيان بطلانه، فدل على جواز ما كان من هذا القبيل، .."[١]

وإذا كان الأمر كذلك حيث يوجد بين أيديهم الحق ممتزجاً بالباطل وما ابتدعوه، فينبغي توخي الحذر في تصديق ما عندهم أو تكذيبه مما لا يوجد له نظير في شرعنا، لاحتمال أن يكون حقاً أو باطلاً، فلا يصح تكذيب ما هو حق أو تصديق ما هو باطل بدون برهان، والعالم أو الباحث المطلع يستطيع تمييز الحق من الباطل

والذي يعنينا – هنا – هو : أن السنة النبوية جاء فيها عدد من الأحاديث تُخبر عن حال أهل الكتاب، وهي أحاديث ثابتة في الصحيحين وغيرها، جاءت لنأخذ العبر والفائدة مما كان قبلنا، وجاء كثير منها بصيغة: (كان فيمن كان قبلكم...) ونحو ذلك: مثل حديث: أبرص وأعمى وأقرع[٢]، ومثل حديث: الذي قتل تسعة وتسعين نفسا[٣]، ومثل حديث: الثلاثة الذين آواهم المبيت إلى الغار[٤]، ومثل حديث: المرأة التي حبست هرة

---

(١) – الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني ، المكتب الإسلامي، ط٢: ص:١٢٤

(٢) – صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أقرع وأعمى وأبرص... رقم:٣٢٧٧

(٣) – صحيح مسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل ج٤ / ٢١١٨ رقم:٢٧٦٦

(٤) – صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيراً.. رقم:٢١٥٢ ، صحيح مسلم:

حتى ماتت فدخلت النار..[1] وغير ذلك مما هو في الصحيحين، مما يتعلق بأنبياء الله السابقين وأحوال أممهم.

دخول الاسرائيليات في بعض المرويات

هناك روايات عن أهل الكتاب تتحدث عن بعض الأمور الماضية، وقد كان الناس يتشوفون لسماعها ؛ لما فيها من عظات وعبر وتفصيل، ومعلوم أن القرآن الكريم قد أجمل القول في كثير من المواطن مقتصراً على موضع العبرة والفائدة، فكان ذلك دافعاً لبعض الناس لمعرفة تفصيل ما أجمل فيلجؤون لسماع تلك التفصيلات من بعض من أسلم من أهل الكتاب ، مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه، وغيرهما ، وهنا كان مجال الخلط –في بعض الروايات– بين ما رُوي عن أهل الكتاب وبين ما روي عن رسول الله– ﷺ– والذي يقع في ذلك هم بعض الرواة الضعفاء

حيث إن كثيراً مما روي عن أهل الكتاب فيه تفصيلات منكرة لا تليق بالأنبياء ولا تصح عنهم، وهذه التفصيلات مما حرفوه أو كذبوه على أنبيائهم، وما جاء من ذلك منسوباً لبعض من أسلم منهم، مثل كعب الأحبار ، أو وهب بن منبه، أو بعض التابعين المعروفين بالأخذ عنهم، فالأمر فيه سهل، لكن الذي يحتاج إلى نقد هو ما جاء من مرويات نسبها بعض الرواة إلى النبي الكريم– ﷺ– خطأً، وهذا الخطأ يُعرف بوجود راوٍ ضعيف في السند، أو انقطاع، أو تدليس أو راوٍ مخلط، أو راوٍ يقبل التلقين أو يُدخل عليه في كتابه، وقد يحكم العلماء بالخطأ ونكارة الرواية حتى مع صحة السند عند بعض أهل العلم، وذلك بكون السند غريباً، مع نكارة المتن لما فيه من أمور مستهجنة:

فمن ذلك: ما أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة–رضي الله عنه–، عن رسول الله– ﷺ– قال:

(إن يأجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذي عليهم ارجعوا، فستفتحونه غداً، ولا يستثني، فإذا أصبحوا وجدوه قد رجع كما

كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار، رقم:٤٩٢٦

(١) – صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب حديث الغار،... رقم:٣٤٨٢

كان، فإذا أراد الله بخروجهم على الناس قال الذي عليهم: ارجعوا فستفتحونه إن شاء الله، ويستثني، فيعودون إليه وهو كهيئته حين تركوه، فيحفرونه ويخرجون على الناس فيستقون المياه، ويتحصن الناس منهم في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلى السماء فترجع مخضبة بالدماء، فيقولون: قهرنا من في الأرض وعلونا من في السماء، قسواً وعلواً، فيبعث الله عليهم نغَفاً في أعناقهم فيهلكون...)[1]

هذا الخبر ذكره ابن كثير في تفسيره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾ (الكهف:٩٧)

وذكر أن الترمذي استغربه، ثم قال: وإسناده جيد قوي، ولكن متنه في رفعه نكارة، لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه، لإحكام بنائه وصلابته وشدته، ولكن هذا قد رُوي عن كعب الأحبار: " أنهم قبل خروجهم يأتونه فيلحسونه، حتى لا يبقى منه إلا القليل فيقولون: غداً نفتحه. فيأتون من الغد وقد عاد كما كان، فيلحسونه حتى لا يبقى منه إلا القليل، فيقولون كذلك، فيصبحون وهو كما كان، فيلحسونه ويقولون: غدا نفتحه ويُلهمون أن يقولوا: إن شاء الله، فيصبحون وهو كما فارقوه، فيفتحونه"

قال ابن كثير: وهذا–أي كونه عن كعب– متجه، ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب، فإنه كان كثيراً ما كان يجالسه ويحدثه، فحدث به أبو هريرة، فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه، والله أعلم[2]

وقد نقل الشيخ الدكتور محمد أبو شهبة –رحمه الله– كلام ابن كثير مؤيداً له وقال: "ومهما كان سند مثل هذا فهو من الإسرائيليات عن كعب وأمثاله، وقد يكون رفعها إلى النبي–ﷺ– غلطاً وخطأً من بعض الرواة أو كيداً يكيد به الزنادقة اليهود للإسلام وإظهار رسوله بمظهر من يروي ما يخالف القرآن، فالقرآن قد نص بما لا يحتمل

---

(١) –أخرجه: الترمذي، في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة الكهف، رقم:٣١٥٣ وابن ماجه: في سننه، كتاب الفتن، رقم:٤٠٨٠ وأحمد في المسند ج١٦/ ٣٦٩، رقم١٠٢٤٥، الحاكم في المستدرك ج٤/ ٤٨٨

(٢) –تفسير ابن كثير، سورة الكهف، آية ٩٧ ، قوله تعالى: (فما اسطاعوا أن يظهروه ....)

الشك على أنهم لم يستطيعوا أن يعلوا السد ولا أن ينقبوه، قال تعالى: (فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقْباً)[1]، ثم ذكر كلام الحافظ ابن كثير السابق

وما قاله ابن كثير من أن أبا هريرة –رضي الله عنه– قد يكون سمعه من كعب، لكن بعض الرواة نسبه للنبي– ﷺ– هو ما نبّه عليه بعض أهل العلم أن بعض الرواة كان لا يميز بين ما رفعه أبو هريرة للنبي–صلى الله عليه وسلم–، وما نسبه أبو هريرة لكعب، لذلك فإن ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، مِن رواية مَنْ لا يوثق بحفظه وإتقانه وليس له متابع ويكون في المتن ما يشبه الإسرائيليات أو أحاديث القصاص فهذا مما لا ينبغي التردد في التوقف في رده وتوهينه، وهذا مما تنبه له أهل العلم

روى ابن عساكر والذهبي من طريق مسلم بن الحجاج بسنده عن بسر بن سعيد قال: **(اتقوا الله وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيتحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ﷺ)**[2]

قال المعلمي اليماني: إنما يقع مثل هذا ممن يحضر المجلس من ضعفاء الضبط ومن لا عناية له بالعلم، ومثل هؤلاء لا يوثقهم الأئمة ولا يحتجون بأخبارهم ، ولابد أن ينتبهوا لغلطهم ، وعلى كل حال فلا ذنب لأبي هريرة في هذا، ولم يزل أهل العلم يذكر أحدهم في مجلسه شيئاً من الحديث، ويذكر معه مفصولاً عنه ما هو من كلام بعض أهل العلم أو غيرهم وما هو من كلام نفسه، والحكاية نفسها تدل على أن أبا هريرة كان يبين، وإنما يقع الغلط لبعض الحاضرين[3]

---

(١) – الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د، محمد أبو شهبة، دار الجيل،٢٠٠٥، ص:٢٤٧

(٢) – تاريخ بن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ج٦٧/ ٣٥٩، سير أعلام النبلاء الذهبي، تحقيق الشيخ شعيب، مؤسسة الرساة،٢/ ٦٠٦، ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ٨/ ١٠٩

(٣) – الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بيروت، ط ١، ١/ ١٧٢

المبحث الرابع: التشابه البلاغي هل هو دليل صحة الحديث أو قرينة على ذلك ؟

تعرض لهذه المسألة الدكتور الأديب محمد رجب البيومي في كتابه "البيان النبوي" ، حيث عقد فصلا في بدايته بعنوان: "طابع الحديث الصحيح يدل عليه ويحتم الاستشهاد به"

استهل الفصل بالحديث عن السمات التي تميز كل أديب، وأنه لا يجوز أن ترى أديبا كبيراً يقارب أديباً كبيراً في سماته الأسلوبية، إلا إذا كان أحدهما يحتذي صاحبه عن عمد ويقتفيه عن قصد، "ولكل من اشتهر بالبيان عن جدارة سِمَته المنفردة وطريقته الواضحة ، شاعراً كان أو خطيباً أو قصاصاً، حتى لتستطيع أن تعرف بعض آثاره إذا جاءتك غفلاً من إمضائه، ما دمت قد أدمنت قراءته عن بصر،... وقد اشتهر لدى النقاد في عصرنا الحاضر أن الأسلوب هو الرجل ، ومعنى هذه العبارة : أن كل أسلوب أدبي يحمل طابع صاحبه، وهو وليد فكره ووحي عاطفته،.."[1]

وهذا كلام جميل وسديد، يؤيد ما نحن بصدده، وقد انطلق الدكتور البيومي من منطلق أدبي ؛ ليستدل على ما يريده من القول، وهو قوله بعد ذلك: "لأن رجال النقد الأدبي يعرفون طابع كل أديب، ولا يحتاجون في الحكم على آثاره لسلسلة الرواة ومجموعة الأسانيد كما يفعل رجال الحديث، بل إن الحديث يصح لدى بعض علمائه ويقف منه الأدباء موقفاً مخالفاً ؛ لأنه في رأيهم لا يحمل الطابع العام كما يعرفونه من سمات محمد–صلى الله عليه وسلم– البيانية.."[2]

ثم تحدث البيومي عن تحرز الرواة في رواية اللفظ كما سمعوه، وضرب لذلك أمثلة، ثم ذكر أمثلة لروايات حصل فيها تبديل طفيف في بعض اللفظ، ثم قال : "على أننا بعد هذه الأمثلة المختلفة نتساءل: هل فقد الطابع الأدبي في أسلوب الرسول كثيراً بهذا التبديل الذي يلحق القلة القليلة من أحاديثه ؟ .... فعلينا أن نجزم بصحة الاستشهاد

---

(١) – البيان النبوي، د. محمد رجب البيومي، دار الوفاء، المنصورة ، ط ١، ١٩٨٧، ص:٣٣

(٢) – المرجع السابق، ص:٣٤

بالحديث النبوي اتكالا على حاسة الذوق الأدبي لدى النقاد .."[1]

ثم تطرق لمسألة الرواية بالمعنى، وذكر الخلاف في الاستشهاد بالحديث في مجال النحو بسبب ذلك، ثم قال : "وكان لنا عن ذلك غنى لو رجعنا إلى الشخصية الأدبية لمحمد- صلى الله عليه وسلم- كما تتجلى في أسلوبه ، فإنها بطابعها المتميز، وخصائصها المنفردة تدفع ما عسى أن يثيره هذا الجدل المتزمت من غبار، فقد ترك محمد -صلى الله عليه وسلم- آثاراً مشتهرة في الخطبة والرسالة والأقصوصة والمثل والحديث المتبادل والابتهال السماوي، وقد طُبعت كلها بطابعه واتسمت بميسمه، فأنت تحس روحاً واحدة تنظم هذه الآثار المختلطة على اختلاف مناحيها،.."[2]

ثم قال: على أن آية الإبداع في تعبير محمد-صلى الله عليه وسلم- تروعك، حين يتحدث عن أحكام التشريع بلغة الأديب، فنحن نقرأ المواد التشريعية في كل قانون أرضي جافة خشنة، تلوح لعقلك جامدة صماء، وكأنما كُتب على ذوي التشريع أن يحبسوا أحكامهم في نصوص مظلمة مغلقة تتطلب منافذ الضوء في كل حرف... اقرؤوا إن شئتم هذه الأحاديث:

١- (سُئل رسول الله -ﷺ- عن ضالة الإبل، فقال: مالك ولها، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء ، وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها ربُّها)[3]

٢- (إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبّس عليه ؛ حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس)[4]

٣- (إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي ؛ كراهية أن أشق على أمه) [5]

---

(١) - المرجع السابق، ص:٤١

(٢) - المرجع السابق، ص:٤٥

(٣) - صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل، رقم:٢٢٩٥، صحيح مسلم: كتاباللقطة، باب ١، رقم:٤٥٩٥

(٤) - صحيح البخاري، كتاب السهو، باب السهو في الفرض والتطوع، رقم:١١٧٥

(٥) - صحيح البخاري، أبواب صلاة الجماعة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم :٦٧٥

٤- (ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستكفئ إناءها) [١]

٥- (انظر إليها ؛ فإنه أحرى أن يُؤدم بينكما) [٢]

وساق عشرة نصوص نبوية صحيحة مختارة، سقت لك خمسة منها خشية التطويل ؛ وذلك ليدلل على الطابع الأدبي في الحديث، حتى في أحاديث الأحكام، ثم تعرض لتأثر أدباء المسلمين وخطبائهم بالحديث النبوي وسماته، ثم قال:

"دع الحديث المتصل من قوله، والخطبة الرائعة من بيانه ، والرسالة السائرة من إنشائه، وانظر إلى أجابته العابرة على سؤال طارئ، أو تعليقه الموجز على واقعة حال، فإنك ترى هذا الطابع الممتاز يشع عليك نوراً من أفكاره، ولن يقول هؤلاء المتشككون إن الراوي قد تصرف في جملة تتركب من ثلاث كلمات، وهي بعد مضرب المثل الشرود:

١- يسمع رسول الله أعرابياً يقول بعد صلاته: "اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحدا" فيرد عليه محمد في رفق: (لقد حجّرت واسعاً)[٣]

٢- ويرى حادي المطايا يُسرع بالنساء فيقول: (رفقا أنجشة بالقوارير)[٤]

٣- ويعتب عليه الأنصار في موقف، فيقول لهم مبتسماً: (الأَنْصَارُ شِعَارٌ ، وَالنَّاسُ دِثَارٌ)[٥]

٤- ويرى سائلا يتكفف فيصيح به: (اليد العليا خير من اليد السفلى)[٦]

ثم ذكر تمام عشرة أحاديث ؛ ليستدل بها على ما فُطر عليه النبي- ﷺ- من الإبداع

---

(١) - صحيح البخاري، كتاب الشروط باب الشروط في النكاح، رقم:٢٥٧٤

(٢) - جامع الترمذي، كتاب النكاح، باب النظر إلى المخطوبة، حديث رقم:١٠٨٧ من حديث المغيرة بن شعبة، وقال: حديث حسن

وقد رواه مسلم من حديث أبي هريرة: بلفظ: قَالَ « فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الأَنْصَارِ شَيْئًا». كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة، رقم:٣٥٥٠

(٣) - صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم:٦٠٠٨

(٤) - صحيح البخاري ، كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الشعر والرجز... حديث رقم:٦١٤٩

صحيح مسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النبي- ﷺ- للنساء، حديث رقم:٢٣٢٣

(٥) - صحيح البخاري ، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف، حديث رقم:٤٣٣٠

(٦) - صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، حديث رقم:١٤٢٧

اللغوي، وأن حديثه له سماته البارزة التي تستعصي على التبديل والتحوير[1]
وما قاله الدكتور الأديب موفق وسديد ورائع، ويعطي صورة مشرقة عن بلاغة الحديث النبوي، ويؤكد ما قاله النقاد من أن الحديث النبوي له طابع وله سمات وله خصائص

لكن الدكتور البيومي يهدف من ذلك أنه ينبغي الانطلاق من ذلك لنقد ما يخالفه، بمعنى أنه ما لم يتوافر في النص سمات الحديث وطابعه فينبغي نقده، وكذا ما توافرت فيه هذه السمات ينبغي القول بصحته دون النظر إلى السند، لكن أرى أنه جانب الصواب في النتيجة التي خلص إليها، وقد جعلها قبل ذلك في العنوان، حيث قال: " طابع الحديث الصحيح يدل عليه ويحتم الاستشهاد به" ، وأكد ذلك في ثنايا كلامه، ومنها قوله: "لأن رجال النقد الأدبي يعرفون طابع كل أديب ولا يحتاجون في الحكم على آثاره لسلسلة الرواة ومجموعة الأسانيد كما فعل رجال الحديث، بل إن الحديث يصح لدى بعض علمائه، ويقف منه الأدباء موقفا مخالفا ؛ لأنه في رأيهم لا يحمل الطابع العام كما يعرفونه من سمات محمد(ﷺ) البيانية"

فهو يقرر أن صحة الحديث تُعرف من بلاغته ومن توافر سمات الطابع الأدبي الذي امتاز به الرسول- ﷺ-، والحديث الذي لم تتوافر فيه هذه الخصائص مشعر بعدم صحته

وهذا الكلام غير مقبول ولا يصح، ويرمي- من دون قصد- إلى نسف أسس التصحيح ونقد الأحاديث التي كما قدمت تعتمد أمرين :

- **الأمر الأول :** أن يصلح أن يكون من كلام النبوة ، وهذا يعود للمعنى، وليس اللفظ، لاحتمال الرواية بالمعنى، فإن تعويل العلماء على صحة المعنى والأسلوب، وليس الطابع الأدبي ، وإن كان الطابع الأدبي يُميز ما حُفظ بلفظه.

- **الأمر الثاني:** توافر شروط الصحة، من جهة عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة، كما هو مقرر في مراجع هذا العلم، وما عليه عمل

(١) – البيان النبوي، البيومي، مرجع سابق/ ص:٥٠

النقاد.

فكيف يسوغ أن نصحح حديثاً بالنظر إلى لفظه وأسلوبه البلاغي، مع إهمال الطريق التي وصل بها ؟!، مع لفت النظر إلى أن بعض الكذابين والوضاعين عندهم من البلاغة والقدرة على إنشاء الكلام ما يجعل القارئ لا يفرق بين ما صح وما لم يصح، وهذا كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى علي- رضي الله عنه- فيه جملة وافرة مما وُضع على علي- رضي الله عنه- بألفاظ تُصنّف في البلاغة الراقية، لكن النقاد لا تنطلي عليهم البلاغة ؛ لأنهم ينظرون إلى المعاني وإلى أخلاقيات علي فيميزون بين ما يصح أن يُنسب إليه وما لا يصح. ثم إن صحة السند إليه أهم من الجمال البلاغي

ومما يؤكد ما ذكرته : أنه عندما تأتي رواية مختلف في رفعها ووقفها، فإن العلماء يبحثون هنا فيما يترجح من جهة الأسانيد والقرائن التي تحتف بذلك، دون النظر إلى المتن لصعوبة التفريق بين كلام النبي -ﷺ- وكلام أصحابه في الجملة، لأنهم أيضاً كانوا بلغاء، ثم لاحتمال التصرف في الألفاظ من جهة المعنى ، فيذهب الطابع الأدبي، ولهذا عقّب الحافظ ابن حجر-رحمه الله- على من جعل ركة اللفظ من علامات الوضع، معللا ذلك باحتمال الرواية بالمعنى وأن المعوّل عليه في الحكم بالوضع هو ركة اللفظ والمعنى[1]

ويُستثنى من ذلك ما كان المختلف في رفعه ووقفه لا يحتمل أن يكون من كلام الصحابة، وذلك ما يبحثه العلماء تحت عنوان : "المرفوع حكماً"، حيث إن بعض المنسوب للصحابة يُحكم برفعه للنبي- ﷺ- لكونه مما لا مجال للرأي فيه

والذي نخلص إليه : أن نقاد الحديث لعلمهم وصفاء أذهانهم وكثرة ممارستهم للحديث النبوي وكثرة مذاكرته لهم ملكة يميزون بها بين ما يصلح أن يكون من كلام النبي- ﷺ- وبين ما لا يصلح، والطابع الأدبي هو قرينة تعزز نسبة الحديث للرسول الكريمﷺ إذا صحت الطريق، وليس وحده دليل إثبات، فنظرة المحدثين شاملة للمعنى واللفظ والسند.

---

(١) - النكت على ابن الصلاح، تحقيق د. ربيع المدخلي، طبع الجامعة الإسلامية، ج٢/ ٨٤٤

ومما يؤكد هذه النظرة الشاملة: أن ابن القيم- رحمه الله (توفي: ٧٥١ هـ) أورد سؤالاً وهو: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده ؟ ثم أجاب عن ذلك بقوله: " فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة وخلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله- ﷺ- وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه ويدعو إليه، ويُحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة ، بحيث كأنه كان مخالطاً للرسول- ﷺ- كواحد من الصحابة"(١)

فطابع النبوة في الحديث أشمل من البعد الأدبي، وأدق وأعمق، مع أهمية الطابع الأدبي؛ ليكون قرينة مقوية لصحة الحديث بعد توافر شروط الصحة فيه، خاصة في الأحاديث التي تتحد مخارجها ويتفق الرواة على لفظها، وكذا الأحاديث القصيرة في لفظها التي هي من جوامع الكلم، التي توحي بكونها رويت بلفظها وحفظت كما قيلت

قلت: ثم ينبغي التنبيه على أن النظر في متون الأحاديث ومعرفة ما يصلح أن يكون منها من كلام النبوة وما لا يصلح، إنما هو من شأن واختصاص العلماء النقاد الذين عايشوا السنة النبوية وعرفوا الهدي النبوي، إضافة إلى تمكنهم من علوم الشريعة واللغة

والذي يتلخص: أن صحة الحديث وعدمها تخضع لأسس وضعها النقاد، وإن الحديث النبوي يتسم بغاية البلاغة ، لكن لما كان كثير من الأحاديث مروياً بالمعنى بالشروط التي وضعها العلماء، وكذلك تفاوت الناس في الذوق البلاغي لا يسوغ أن نجعل المعيار البلاغي شرطاً لصحة الحديث، بل يسوغ أن نجعل المعيار البلاغي قرينة مقوية لصحة الحديث الذي توافرت فيه شروط صحة السند ، وليس في المتن ما يُستنكر من جهة المعنى.

---

(١) -المنار المنيف، تحقيق المعلمي اليماني، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ص:٣٥

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وألخص هنا أهم نتائج البحث:

١- النظر في صحة المعنى، معيار أساس في صحة الحديث عند علماء النقد

٢- أحد وسائل معرفة صحة المعنى، النظر في متن الحديث، وهل يتناسب في أسلوبه ومعناه مع أسلوب الحديث النبوي أم لا ؟

٣- كانت عبارة: "لا يشبه كلام النبوة" إحدى عبارات النقد المشهورة لدى النقاد، وهي تدلل على مدى اهتمامهم بنقد المتن، حتى لو كان السند ظاهره الصحة

٤- من العبارات المشهورة عند النقاد: "يشبه أحاديث القصاص ، ولا يشبه أحاديث النبوة ، وتُطلق على المرويات التي تتسم بالطول والغرابة والمبالغة، وإحالة العقل وقلب الحقائق، وهي تدل على معرفة النقاد بأساليب الوضاعين أو المغفلين من الرواة

٥- بعض المرويات ترد بطريقة تشبه كلام الفقهاء، وهي من القرائن التي تعين الناقد على معرفة كون النص ليس من كلام النبوة

٦- بعض المرويات ترد بطريقة تشبه الاسرائيليات، والمقصود بذلك أنها لا تشبه كلام النبوة بل تشبه ما يرويه بعض أهل الكتاب ممن أسلم، ولا دليل عل صدقها (وتكون عادة فيها كاذب أو فاحش الغلط)

٧- كثير من انتقادات العلماء للأحاديث عندما يحكمون عليها بقولهم، هذا حديث منكر، أو قولهم : باطل، أو موضوع، أو كذب، ونحو ذلك إنما يراعون من كون المنسوب للرسول-ﷺ- لا يصلح أن يكون من كلام النبوة

٨- مثل هذه القواعد المنهجية إنما يقدر عليها فحول العلماء وكبار النقاد، الذين يُرجع إليهم في مثل هذا ؛ حتى لا تخضع السنة لأذواق المتحذلقين

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر و المراجـع

- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، اليمن،ط٢
- الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د، محمد أبو شهبة، دار الجيل،٢٠٠٥
- الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بيروت، ط ١،
- البداية والنهاية، ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت، ط ١
- البيان النبوي، د. محمد رجب البيومي، دار الوفاء، المنصورة ، ط ١، ١٩٨٧،
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط ١
- تأويل مشكل القرآن ، سيد صقر ،ط ١
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط بدون)
- تفسير ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد، دار طيبة، المدينة ، ط ١
- تقريب التهذيب ، تحقيق عوامة، دار الرشيد، حلب، ط ١
- تنزيه الشريعة/ ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، ط٢
- ذيل تاريخ بغداد، ابن الدبيثي، ط ١
- سلسلة الضعيفة، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، (دار المعارف، الرياض ، ط ١،)
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر ، بيروت، ط ١
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- السنن الكبرى ، أبو بكر، البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة
- السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، (دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط ١
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، بيروت
- شرح أخصر المختصرات/ ابن جبرين، (عن الموسوعة الشاملة)
- شرح علل الترمذي، ابن رجب ، طبعة أولى – دار الملاح –دمشق ١٩٧٨
- شرح علل الترمذي، الدراسة، د. همام سعيد، مكتبة الرشد– الرياض، طبعة ثانية/ ٢٠٠١
- شرح علل الترمذي ، ابن رجب، تحققي د. همام سعيد ،مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١
- شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح ، ط ١
- شرح مشكل الآثار ، أبو جعفر الطحاوي، ط ١
- صحيح البخاري، تحقيق، د. محمد البغا، دار اليمامة بيروت، ط٣

– صحيح مسلم، تحقيق محمد عبدا لباقي، دار إحياء التراث ا لعربي، بيروت،
– صحيح ابن حبان بتحقيق الأرناءوط، ط ١
– الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق قلعجي، ط ١
– علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، ط
–العلل الواردة ، الدارقطني، تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، ط ١
–فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، مصور عن ط السلفية
–الكامل في الضعفاء، لابن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد وشريكه، دار الكتب العلمية– بيروت، ط ١
– كتب حذر منها العلماء" الشيخ مشهور حسن سلمان ،ط ١
– الكفاية، الخطيب البغدادي، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة، طبعة بدون،
– مستدرك الحاكم. تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العليمة، بيروت، ط ١
– مسند البزار – تحقيق علي نايف الشحود ، ط ١
– المعجم الكبير للطبراني، (تحقيق حمدي السلفي) مكتبة العلوم والحكم، الموصل،ط ١
– الموضوعات ، ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد، ط ١
–المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، تحقيق المعلمي اليماني، دار العاصمة الرياض، ط٢
– المنار المنيف، ابن القيم، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ص: ٦١–٦٢
–المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية– الرياض، ط ١
– نصب الراية، تخريج أحاديث الهداية، الزيلعيي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط ٢
– النكت على ابن الصلاح، شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. ربيع المدخلي، طبع الجامعة الإسلامية